الفصل الرابع

واقعنا الاقتصادى العربى

- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد فى البلدان العربية
- هيكل الاقتصاد ودلالاتة
- هيمنة النفط وليراداتة على الاقتصاد العربية
- الادخار والاستثمار والديون الخارجية
- الاستشارات العربية فى الخارج أستمرار نزيف الاموال العربية

مؤشرات أداء الاقتصادات العربية

- النمو الاقتصادى مازال تابعآ للنفط والطقس
- أرتفاع معدلات التضخم
- المنطقة العربية من أكثر المناطق التى تعانى من البطالة

مؤشرات الاندماج فى الاقتصاد العالمى

- الحصة العربية من تدفقات الاستثمارات المباشرة فى العالم
- العلاقات التجارية بين العرب والعالم.

الفصل الرابع

واقعنا الاقتصادى العربى

يشكل الاقتصاد الرافعة الرئيسية للقوة الشاملة لاى بلد، سواء لانه أساس تحقيق الرفاهية الاقتصادية المتثلة فى تمتع أبناء هذا البلد بمستويات معيشية كريمة، أو لانه هو الذى يمكن أى دولة من تمويل بناء قوتها العسكرية والسياسية فى الداخل والخارج، فضلا عن أن حالة الاقتصادومدى تخلفه أو تقدمه، هى التى تحدد قدرته على توظيف الموارد وعناصر الانتاج المتاحة للامة والعائد من هذا التوظيف لهذه العناصر وبالذات العمل ورأس المال. وسوف يتناول هذا القسم، واقع الاقتصادات العربية وحدود انفتاحها أو أندماجها فى الاقتصاد العالمى، والمؤشرات الرئيسية المعبرة عن أدائها، والاليات الممكنة لاصلاح هذه الاقتصادات وفتح آفاق التقدم أمامها لضمان قدرتها على تحقيق النمو الذاتى المتواصل.

أولا : واقع الاقتصادات العربية

يتمثل واقع الاقتصادات العربية فى حجم الناتج الذى تحققه هذه الاقتصادات ومتوسط نصيب الفرد منه، وهيكل هذه الاقتصادات ودلالاته فيما يتعلق بتقدم أو تخلف هذه الاقتصادات، ويتمثل أيضآ فى الموارد الطبيعية وعناصر الانتاج المتاحة لهذه الاقتصادات، كما يتمثل فى مستوى الانتاجية فى الاقتصاد، و فى معدلات الادخار والاستثمار وأنماط توزيع الدخل ودلالاتها وآثارها على حركة الاقتصادات العربية وتطورها.

١- حجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية

شهد الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية طفرة حقيقة فى عام ٢٠٠٤، بسبب الارتفاع الهائل لاسعار النفط الذى يشكل قطاع استخراجه وانتاجه وتكريره وتصنيعه، جاذبا مهما من الاقتصادات العربية، فضلا عن أنه يمثل السلعة الرئيسية فى قائمة الصادرات العربية، وهو المصدر الرئيسى لايرادات الدول العربية من النقد الاجنبى. وقد أرتفع متوسط سعر برميل النفط الى نحو ٣٥.٦ دولار فى العشرة أشهر الاولى من عام ٢٠٠٤، (١) وتشير التقديرات الى أن متوسط سعر برميل النفط قد بلغ أكثر من ٣٦ دولار فى عام ٢٠٠٤ فى مجمله، ونتيجة لذلك فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، من المرجح أن يكون قد حقق مستوى قياسياً فى عام ٢٠٠٤. فقد ارتفع الناتج المحلى الاجمالى لبلدان مجلس التعاون الخليجى الى ٤٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٣٤١.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣. (٢) وبالرغم من أن البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٤، غير متوفرة لباقى البلدان العربية الأأن المكانة المهمة التى يحتلها النفط فى أقتصادات الجزائر وليبيا والعراق ومصر وسورية واليمن والسودان وتونس، أضافة الى بلدان الخليج، تعنى أن أرتفاع أسعار النفط قد ساهم فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية المذكورة، كما سنوضح فى موضع لاحق عندما نتعرض لتقديرات صندوق النقد الدولى لمعدلات النمو الحقيقة للناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية عام ٢٠٠٤. وعلى أى الاحوال فأذنا سوف نستخدم البيانات خاصة بالناتج المحلى الاجمالى للدول العربية فى عام ٢٠٠٣، فى تحيلنا لحجم الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى البلدان العربية.

وبالنظر الى جدول ١، نجد أن الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية مجتمعة باستثناء العراق والصومال، قد بلغ نحو ٦٦٧.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بما شكل نحو ١.٩٤ % من الناتج العالمى فى العام المذكور، وبما يقل عن الناتج المحلى الاجمالى لاسبانيا الذى بلغ ٦٩٨ مليار دولار شكلت أكثر من ٢% من الناتج العالمى فى العام المذكور. وأذا أخذنا بالبيان (غير الصحيح) الخاص بالناتج المحلى الاجمالى العراقى المذكور فى التقرير الاقتصادى العربى الموحد (٢٠٠٣) والبالغ ٨١.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، فان الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية يرتفع الى ٧٤٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بافتراض ثبات الناتج العراقى فى عام ٢٠٠٣، على ما كان عليه فى عام ٢٠٠٢،

وتصبح حصة هذا الناتج العربى نحو ٢.١٧ % من الناتج العالمى فى العام نفسه. وأذا كان الناتج المحلى الاجمالى لدول الخليج وحدها قد زاد بنحو ٨٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، بالمقارنة مع مستواه عام ٢٠٠٣، فانه ويأخذ معدلات النمو الحقيقة لباقى الاقتصادات العربية والمذكورة فى الجدول الخاص بهذا المؤشر فى الاعتبار، فان الناتج المحلى الاجمالى العربى قد تجاوز ٨٥٠ مليار دولار على الاقل فى عام ٢٠٠٤. لكنه حتى عند هذا المستوى، يظل فى حصته من الاجمالى العالمى، أقل كثيراً من الحصة العربية من مساحة وسكان العالم، حيث بلغت مساحة الوطن العربى نحو ١٣.٨ مليون كيلو متر مربع، تشكل نحو ٥.١ % من مساحة اليابسة، وبلغت حصة الوطن العربى من سكان العالم نحو ٤.٨ % فى عام ٢٠٠٣.

والاهم من كل ذلك أن الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية لا يتناسب مطلقاً مع الحصة العربية الكبيرة من أجمالى الموارد الطبيعية فى العالم، فالعرب يملكون نحو ٦٥٣.٣ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية وهو ما يوازى نحو ٦١.١ % من اجمالى الاحتياطات العالمية، ويملكون نحو ٥١٨٦٣ مليار متر مكعب من الغاز أى ما يوازى نحو ٣٤١ مليار برميل من النفط (برميل النفط يساوى ١٥٢ متر مكعب من الغاز)، وهى توازى نحو ٣٠% من الاحتياطيات العالمية من الغاز. (٣) وأذا قدرنا قيمة هذه الاحتياطات بدولارات عام ٢٠٠٤ وعلى أساس سعر برميل النفط خلاله والذى بلغ أكثر من ٣٦ دولاراً، فانها تساوى نحو ٣٥٨٠٢ مليار دولار، أى ما يوازى نحو ٤٥.١ % من قيمة الاحتياطات العالمية من النفط والغاز بدولارات عام ٢٠٠٤.

وهذه الحصة الكبيرة تؤكد على أن الطبيعية كانت بالغة الكرم مع البلدان العربية، ومنحتها ما يمكنها من تمويل تطورها الاقتصادى وتحسين نوعية حياة شعوبها ومستويات معيشتها وهو ما لم يتحقق بسبب الاعتماد الخامل على أيراد الثروات الناضبة وبسبب تدهور قيمتى العلم والعمل الحاسمتين لاى تقدم، وتردى مستوى كفاءة الادارة وأنتشار الفساد فى ظل غياب الديمو قراطية الكاملة، القادرة وحدها على أيجاد رقابة شعبية ونظامية فعالة ومانعة للفساد.

ويضم الوطن العربى، خليطا من الدول التى تقع فى مستويات الدخل المختلفة وفقا لتصنيف البنك الدولى، فهناك دول منتجة ومصدرة للنفط وخفيفة السكان وغنية، يرتبط ثراؤها بربع ثروتها النفطية التى ستنضب آجلا أو عاجلا، وهى تقع ضمن دول الدخل المرتفع التى يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن ٩٣٨٦ دولار سنوياً، مثل قطر والامارات والكويت، وأن كانت

الامارات تتميز بأن هناك مسعى لتنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاع الخدمات المالية والتجارية و السياحية فى أمارة دبى بالذات، وتطوير قطاع الصناعة فى أمارتى الشارقة وأبو ظبى. أما مملكة البحرين و هى تدخل أيضآ ضمن دول الدخل المرتفع، فانها تعتمد على قطاعى الخدمات والصناعة التحويلية الى جانب أعتمادها الاقل من باقى دول الخليج على قطاع أستخراج النفط. وهناك دول مصدرة للنفط لكن كتلتها السكانية الاكبر و ضعف الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية فيها، وخروج فوائضها النفطية للخارج بدلا من توظيفها فى الداخل تجعلها حتى عام ٢٠٠٣، تقع ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع مثل السعودية وليبيا، لكن المماكة العربية السعودية التى بلغ ناتجها المحلى الاجمالى نحو ٢٤٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤، يعنى أن متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج قد بلغ نحو ١١ ألف دولار، بما يعنى دخولها ضمن مرتفعة الدخل، والمرجح أن تكون ليبيا قد دخلت بدورها ضمن هذه الدول فى عام ٢٠٠٤.

وهناك دولة حديثة العهد بالنفط نسبيآ مثل عمان، تقع ضمن دول لدخل المتوسط المرتفع التى يتراوح متوسط نصيب الفرد فيها بين ٣٠٣٦ دولار، ٩٣٨٥ دولار سنويآ، ومن المرجح أن تكون قد تحولت الى دولة مرتفعة الدخل فى عام ٢٠٠٤.

لكن الدول العربية المعتمدة بصورة أساسية على أنتاج وتصدير النفط، تتسم بالتذبذب الشديد فى ناتجها وفى نصيب الفرد منه، فقد كانت ليبيا وكل دول خليج بأستثناء، عمان، تقع ضمن دول الدخل المرتفع فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين عندما كانت أسعار النفط تتصاعد بشكل سريع، لكن الناتج ومتوسط نصيب الفرد منه فى هذه البلدان تعرض لترجع طويل الاجل مع تذبذب واضح تبعا لحركة أسعار النفط من عام ١٩٨٦ وحتى نهاية القرن العشرين، قبل أن يبدأ دورة من الذهوض السريع المتذبذب أيضآ تبعآ لحركة أسعار النفط. ومشكلة هذه البلدان أنها لم تستخدم ثرواتها النفطية فى تمويل بناء اقتصادات جمعية متطورة قادرة على النمو الذاتى المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط، وأذما وظفتها بالاساس فى أستيراد كل السلع الاستهلاكية والمعمرة التى تستهلكها الدول الغنية، وفى بناهية أساسية متطورة وفى تطوير قطاع الخدمات بالاعتماد فى كل ذلك على عمالة أجنبية بالاساس حيث أكتفى قسم مهم من المواطنين بما يمكن تسميته بربع المواطنة الذى يقدم فى صورة تحويلات أجتماعية مباشرة، أو فى صورة دعم الخدمات، مما قلل من الفعالية الاقتصادية لسكان، أو بمعنآخر قلل الفعالية الاقتصادية - الاجتماعية

ويأتى لبنان، ضمن دول الدخل المتوسط المرتفع وفقا لتصنيف البنك الدولى، و هو يعتمد بصورة أساسية على قطاع الخدمات وتحويلات مواطنيه العاملين فى الخارج.

و تدخل الجزائر والاردن ومصر و سورية والمغرب و تونس وجيبوتى وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، فى أطار دول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها بين ٧٦٦ دولار، ٣٠٣٥ دولار فى العامطبقآ لتصنيف البنك الدولى. و تأتى باقى الدول العربية و هى موريتانيا والسودان وجزر القمر واليمن ضمن دول الدخل المنخفض.

ويصنف الوطن العربى فى مجموعة على أنه منطقة تنتمى لدول الدخل المتوسط المنخفض التى يتراوح متوسط دخل الفرد بين ٧٦٦ دولارآ، ٣٠٣٥ دولارآ سنويآ، مقارنة بتصنيف العالم فى مجموعة، على أنه متوسط مرتفع الدخل، أى يتراوح متوسط من الدخل فيه بين ٣٠٣٦ دولارآ، و ٩٣٨٥ دولارآ سنويآ. وحتى لو أخذنا بالناتج المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية ومتوسط الفرد منه فان متوسط نصيب الفرد من الدخل المحسوب بهذه الطريقة فى البلدان العربية لا يزيد على ٦١ % من نظيره العالمى كما هو واضح من جدول ١.و هذا الامر يعنى أن الوطن العربى فى مجموعه يعد من المناطق الاكثر فقرآ فى العالم، وذلك على الرغم من الموارد الهائلة التى يملكها من النفط والغاز والحراريات وخامات الاسمدة والاراضى الزراعية والفلزات وغيرها من الموارد الطبيعية وذلك ببساطة لان هذه الموارد الطبيعية الضخمة لاتفضى الى تحقيق الثراء من تلقاء نفسها،وأنما يتم توليد الدخل وتجاوز الفقر وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الثراء من خلال عملية أجتماعية تقوم على تنظيم أجتماعى - أقتصادى قادر على أستنهاض طاقات الامة وتنظيمها لا نالتطور يتحقق بالاساس من خلال العمل البشرى،والتقدم والتقنى، وكفاءة الادارة الاقتصادية وسعة خيالها وشفافيتها، ووجود نظام.

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالدولار	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك الدولى
مصر	٦٧.٦	٩٤	١٣٩٠	٢٦٦	٣٩٤٠	متوسط

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالدولار	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك الدولى
						منخفض
الجزائر	٢١.٨	٦٠	١٨٩٠	١٨٩	٥٩٤٠	متوسط منخفض
جيبوتى	٠.٧	٠.٦٤٣	٩١٠	١.٦	٢٢٠٠	متوسط منخفض
ليبيا	٥.٦	٣٢.٢	٥٣٦٦	٠٠	٠٠	متوسط مرتفع
موريتانيا	٢.٧	١	٤٣٠	٥	٢٠١٠	منخفض
المغرب	٣٠.١	٤٠	١٣٢٠	١١٩	٣٩٥٠	متوسط منخفض
الصومال	٩.٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	منخفض
السودان	٣٣.٦	١٥.٤	٤٦٠	٦٣.٢	١٨٨٠	منخفض
تونس	٩.٩٠	٢٢	٢٢٤٠	٦٨	٦٨٤٠	متوسط منخفض
البحرين	٠.٧١٢	٧.٦	١١٢٦٠	١١.٣	١٦١٧٠	مرتفع
العراق	٢٤.٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٥.٣	١٠	١٨٥٠	٢٣	٤٢٩٠	متوسط منخفض
الكويت	٢.٤	٣٨	١٦٣٤٠	٤٢	١٧٨٧٠	مرتفع
لبنان	٤.٥	١٨	٤٠٤٠	٢٢	٤٨٤٠	متوسط مرتفع
عمان	٢.٦	١٩.٩	٧٨٣٠	٣٣	١٣٠٠٠	متوسط مرتفع
قطر	٠.٦	١٧.٥	٢٩١٦٦	٠٠	٠٠	مرتفع
السعودية	٢٢.٥	١٨٧	٨٥٣٠	٢٨١	١٢٨٥٠	متوسط مرتفع
سورية	١٧.٤	٢٠	١١٦٠	٦٠٧٩	٣٤٣٠	متوسط منخفض
الإمارات	٤	٧١.٣	٢٠٣٧١	١٦	٢١٠٤٠	مرتفع
اليمن	١٩.٢	١٠	٥٢٠	١.٠٦	٨٢٠	منخفض

	عدد السكان بالمليون نسمة	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ بالدولار	الناتج القومى الاجمالى طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالمليار دولار	متوسط نصيب الفرد من النتائج طبقاً لتعادل القوى الشرائية بالدولار	تصنيف الدولة من زاوية مستوى الدخل طبقاً للبنك الدولى
جزر القمر	٠.٦	٠.٣	٤٥٠	٠٠	١٧٦٠	منخفض
الضفة وغزة	٣.٤	٣.٧	١١١٠	١٢٩٧٩	٠٠	متوسط منخفض
اجمالى الوطن العربى	٢٩٩.٥	٦٦٧.٥	٢٤٢٩	٥١٣١٤	٥٠٠٨	متوسط منخفض
العالم	٦٢٧٢	٣٤٤٩١	٥٥٠٠	٣٦٤١	٨١٨٠	متوسط مرتفع
اليابان	١٢٧.٢	٤٣٩٠	٣٤٥١٠	١٦٤٠	٢٨٦٢٠	مرتفع
فرنسا	٥٩.٧	١٥٢٣	٢٤٧٧٠	٩٠٥	٢٧٤٦٠	مرتفع
اسبانيا	٤١.١	٦٩٨	١٦٩٩٠	٨٥٩	٢٢٠٢٠	مرتفع
كوريا ج	٤٧.٩	٥٧٦	١٢٠٢٠	٦٤٣٥	١٧٩٣٠	مرتفع
الصين	١٢٨٨.٤	١٤١٧	١١٠٠		٤٩٩٠	متوسط منخفض

ديموقراطى كامل يحترمخيارات البشر للنظام الاقتصادى الذى يريدونه ويوفر آليات فعالة لمنع الفساد مكافحته وأجتثاثه أذا حدث.

٢- هيكل الاقتصاد ودلالاته :.

يشكل هيكل الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، تعبيرا دقيقاعن مستوى تطور الاقتصادات العربية سواء الفقيرة أو الغذية منها. وبالنظر الى جدول ٢، نجد أن قطاع الزراعة والصيد والغابات، قد ساهم بنحو ١١.٣% المحلى الاجمالى للدول العربية مجتمعة عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٤ % على الصعيد العالمى. كما ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنحو ٢٣.٤% من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية، مقارنةبنحو ١٠% على الصعيد العالمى. وبالمقابل، ساهمتالصناعة التحويلية بما فيها التشييد والكهرباء والمياه والغازبنحو ١٨.٢% من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو ١٩% على الصعيد العالمى، ونحو ٣٢% فى دول آسيا والمحيط الهادى، ونحو ٣٥%

فى الصين، ونحو ٣٧% فى كوبا، ونحو ٣٤% فى تايلاند، ونحو ٣١% فى ماليزيا.كما ساهم قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعيةبنحو ٤٧.١% من الناتج المحلى الاجمالى العربى، مقارنة بنحو ٦٨% على الصعيد العالمى، ونحو ٧١% فى الدول الغنية، ونحو ٤٦% فى الدول الفقيرة، ونحو٥٧% فى دول الدخل المتوسط ونحو ٣٨% فى دول الدخل المتوسط، ونحو ٣٨% فى دول آسيا والمحيط الهادىء.

وبالنظر الى جدول ٢، نجد أن حصة الناتج الزراعى البالغة نحو ١١.٣% من الناتج المحلى الاجمالى العربى فى عام ٢٠٠٢، تعد مرتفعة للغاية بالمقارنة بحصة الناتج الزراعى البالغة نحو ٤% فقط من الناتج العالمى فى العام نفسه. ويعود ارتفاع حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى العربى الى ضخامة حصة الناتج الزراعى فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من السودان وسورية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ولبنان وتونس، وهى دول مازال القطاع الزراعى يمثل جاذبا كبيرا من اقتصاداتها، فضلا عن أنه يستوعب نسبة كبيرة من العمالة الموجودة بها.

وتصل مساهمة هذا القطاع الى ذروتها فى السودان والصومال وموريتانيا، كتعبير عن تردى مستوى التصنيع فى تلك البلدان الى أدنى درجاته بالمقارنة بباقى الدول العربية، مع فقرها الشديد وأفتقادها لاسس أو مقومات التحول لمركز أقليمى أو دولى لبعض الخدمات، وهو ما يحول دون وجود قطاعات خدمية كبيرة أو متطورة فيها. ورغم هذا المستوى المرتفع نسبياً لاسهام القطاع الزراعى فى الناتج المحلىالاجمالى العربى، الا أن البلدان العربية تعد من أكثر البلدان أستيرادا للسلع الغذائية، وهناك عجز فى التجارة الخارجية الزراعية العربية يقدر بنحو ١٥ مليار دولار على الاقل، مما يشير الى حاجة هذا القطاع للتطوير ورفع الفعالية حتى يكون قادرا على تحقيق التوازن فى التجارة الخارجية العربية فى مجال السلع الزراعية. ويتركز العجز التجارى الزراعى العربى فى مجال الحبوب التى تعتبر أهم السلع الاستراتيجية فى المجال الزراعى، مما يشر الى أن الانتاج الزراعى العربى ليس موجها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية بالاساس بقدر ما يمضى التركيب المحصولى فيه مسارات رسمت فى عهود سابقة يمتد بعضها للعهد الاستعمارى، أو ينطلق البعض الاخر من عدم أدراك أهمية رفع مستوى الاكتفاء من بعض السلع الاستراتيجية مثل الحبوب.

أما بالنسبة لمستوى التصنيع فى البلدان العربية، فان المساهمة الاجمالية

لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى للبلدان العربية، والبالغة نحو ٤١.٦% من ذلك الناتج فى عام ٢٠٠٢، تعد مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط العالمى البالغ نحو ٢٩% فى العام نفسه، لكنها ليست كذلك أذا قورنت بالمعدلات بالغة الارتفاع فى الصين (٥١ %)، وماليزيا (٤٧%)، على سبيل المثال. لكن الاهم من ذلك،هو أن هذه المساهمة المرتفعة لقطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى العربى، قادمة أساسامن الصناعات الاستخراجية الاولية وبالذات أستخراج النفط، وهذه الصناعة الاستخراجية لا تعبر عن تقدم أقتصادى وتقنى حقيقيين، بقدر ما تعبر عن توافر ثروات طبيعية فى البلدان العربية وعلى رأسها النفط والغاز اللذين يوجد عليهما طلب عالمى متزايد، علما بأن هذه الصناعات الاستخراجية العربية تقوم شركات أجنبية فى الكثير من الاحيان، أو حتى شركات محلية شكلياً تقوم على العمالة الاجنبية فى غالبية الاحيان. وسوف نتعرض بشكل تفصيلى لمكانة ودور النفط فى الاقتصادات العربية فى موضع لا حق،نظرآ لاهميته الحاسمة لهذه الاقتصادات فى الوقت الراهن ولسنوات طويلة قادمة.

أما الصناعة التحويلية الاكثر تعبيرا عن تقدم الاقتصاد وقدرته على النمو الذاتى المتوصل،فا أسهامها فى الناتج المحلى الاجمالى العربى لم يتجاوز ١٨.٢% من ذلك الناتج فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ١٩% فى المتوسط العالمى، ونحو ١٧% فى الدول الفقيرة، ونحو ٢١% فى الدول متوسطة الدخل، ونحو ١٩% فى الدول الغنية، ونحو ٣٢% فى دول شرق آسيا والباسيفيكى السريعة النمو والتطور، ونحو ٣٥% فى الصين ونحو ٣١% فى ماليزيا، كما هو واضح من جدول ٢. وبالتالى فان حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، تعد متدنية بالدول التى تسعى للتحول لدول صناعية ناهضة أو متقدمة، تحقق ثراءها وارتفاع مستويات معيشة أبنائها من خلال العمل والعلم وليس من ريع ثروة ناضبة.

ولان الاقتصادات العربية التى يصنف بعضها على أنها اقتصادات

ناميةوالبعض الاخر على أنها اقتصادات متخلفة، هى فى وضع أقتصاديفرض عليها السعى لتحقيق التطور الصناعى كأساس ومعيار للتقدم، فان حصة الصناعة التحويلية فى البلدان العربية، هى مؤشر على ضعف جهود تحقيق التحول الصناعى.

ولا يصح فى هذا الصدد أن تقارن حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى فى البلدان العربية، بالحصة المناظرة فى الدول الصناعية المتقدمة، سواء بسببالفروق المذهلة فى مستويات تطور الصناعة لدى الطرفين، أو لان أنخفاض حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة، ناتج بالاساس من أن تلك الدول المتقدمة والغنية والتى تحقق مستويات معيشيةبالغة الارتفاع،والتى حققت تطورا صناعيا وتقنيا يعد الاعلى فى العالم، معنية بتطوير الخدمات المتنوعة كتعبير عن الرفاهية التى يتمتع بها سكانها، فضلا عن أن تدنى القيمة الاجتماعية والسوقية للسلع المختلفة، بالمقارنة مع القيم المناضرة للخدمات فى الدول المتقدمة، كتعبيرعن أرتفاع قيمة العمل البشرى الماهر وقيمة التقنيات الحديثة المستخدمة فى تقديم الخدمات بكثافة أعلى، يساهم فى رفع حصة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى على حساب القطاعات السلعية فى الدول المتقدمة كما هو واضح من الجدول ٢.

	الزراعة		اجمالى الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢	١٩٩٠	٢٠٠٢
مصر	١٩%	١٧%	٢٩%	٣٣%	١٨%	١٩%	٥٢%	٥٠%
الجزائر	١١%	١٠%	٤٨%	٥١%	١١%	٨%	٤٠%	٣٧%
الاردن	٨%	٢%	٢٨%	٢٦%	١٥%	١٦%	٦٤%	٧٢%
الكويت	١%	٠.٥%	٥٢%	٥٣.٢%	١٢%	١١.٩%	٤٧%	٤٦.٣%
لبنان	٠٠	١٢%	٠٠	٢١%	٠٠	١٠%	٠٠	٦٧%
موريتانيا	٣٠%	٢١%	٢٩%	٢٩%	١٠%	٩%	٤٢%	٥٠%
المغرب	١٨%	١٦%	٣٢%	٣٠%	١٨%	١٧%	٥٠%	٥٤%
عمان	٣%	٢.١%	٥٨%	٥٣٧%	٤%	١١.٤%	٣٩%	٤٤.٢%
السعودية	٦%	٥%	٤٩%	٥١%	٩%	١٠%	٤٥%	٤٤%
الصومال	٦٥%	٠٠	٠٠	٠٠	٥%	٠٠	٠٠	٠٠
السودان	٠٠	٣٩%	٠٠	١٨%	٠٠	٩%	٠٠	٤٣%
سورية	٢٨%	٢٣%	٢٤%	٢٨%	٢٠%	٢٥%	٤٨%	٤٩%
تونس	١٦%	١٠%	٣٠%	٢٩%	١٧%	١٩%	٥٤%	٦٠%
الامارات	٢%	٣.٧%	٦٤%	٥٠.٩%	٨%	٢٢.٩%	٣٥%	٤٥.٥%
الضفة وغزة	٠٠	٦%	٠٠	١٣%	٠٠	١١%	٠٠	٨٠%
اليمن	٢٤%	١٥%	٢٧%	٤٠%	٩%	٥%	٤٩%	٤٤%
البحرين	٠٠	٠.٧%	٠٠	٤٤.٤%	٠٠	١٨.٦%	٠٠	٥٤.٩%
ليبيا	٠٠	٦.٥%	٠٠	٦٢.٧%	٠٠	١٢.٦%	٠٠	٣٠.٨%
قطر	٠٠	٠.٤%	٠٠	٧٠%	٠٠	١٠.٧%	٠٠	٢٩.٦%
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جيبوتى	٠٠	٣.٥%	٠٠	١٥.١%	٠٠	١٤.٥%	٠٠	٨١.٢%
جزر القمر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوطن العربى	٠٠	١١.٣%	٠٠	٤١.٦%	٠٠	١٨.٢%	٠٠	٤٧.١%
العالم	٥%	٤%	٣٤%	٢٩%	٢٢%	١٩%	٦٠%	٦٨%
الدول الغنية	٣%	٢%	٣٣%	٢٧%	٢٢%	١٩%	٦٤%	٧١%
الدول الفقيرة	٢٩%	٢٤%	٣٠%	٣٠%	١٧%	١٧%	٤١%	٤٦%
الدول متوسطة الدخل	١٤%	٩%	٣٩%	٣٤%	٢٤%	٢١%	٤٧%	٥٧%

	الزراعة		اجمالى الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
شرق اسيا والبلسيفسكس	٢٤%	١٥%	٤٠%	٤٧%	٢٩%	٣٢%	٣٧%	٣٨%
الصين	٢٧%	١٥%	٤٢%	٥١%	٣٣%	٣٥%	٣١%	٣٤%
ماليزيا	١٥%	٩%	٤٢%	٤٧%	٢٤%	٣١%	٤٣%	٤٤%

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فانه أسهم بنحو ٤٧.١% من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٦٨% فى المتوسط العالمى، ٧١% فى الدول الغنية، ونحو ٤٦% فى الدول الفقيرة، ونحو ٥٧% فى الدول متوسطة الدخل، ونحو ٣٨% فى الدول سريعة النمو فى شرق آسيا والمحيط الهادى، ونحو ٣٤% فى الصين، ونحو ٤٤% فى ماليزيا

وبالرغم من أنخفاض اسهام قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى العربى بالمقارنة مع المتوسط العالمى ومع الدول متوسطة الدخل التى تقع الدول العربية ضمنها الا أن الاهم من حصة هذا القطاع، هو نوعية الخدمات وفهاليتها فى تحقيق التطور الاجتماعى والاقتصادى والصحى والتعليمى. ومن الضرورى الاشارة الى أن ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلى الاجمالى العربى، يضغط على حصص القطاعات الاخرى، بحيث نجد أن اسهام قطاع الخدمات يظل منخفضا عن المستويات المتحققة فى الدول متوسطة الدخل،حتى فى الدول العربية المصدرة للنفط والغنية والتى تهتم بقطاع الخدمات لتقديم خدمات مدعومة لمواطنيها كنوع من ريع المواطنة وكتعبير عن أرتفاع مستوى الرفاهية الاجتماعية، وذلك ببساطة بسبب هيمنة الصناعات الاستخراجية على أقتصادات تلك البلدان.

لكن هيكل الناتج فى قطاع الخدمات فى الدول العربية يعكس عدم تطور هذا القطاع الذى تهيمن عليه التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين والخدمات الحكومية، بينما يتضاءل اسهام قطاع التمويل والتأمين والمصارف الذى يسهم بنحو ٦.٣% فقط فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية.

٣- هيمنة النفط وايراداته على الاقتصادات العربية :

أشرنا فى موضع سابق الى حجم وقيمة الاحتياطات العربية من النفط والغاز، ونسبتهما من الاجمالى العالمى. وتأتى المملكة العربية السعودية ومن بعدها العراق والامارات والكويت وليبيا، فى صدارة الدول العربية صاحبة الاحتياطات النفطية،

حيث بلغ حجم الاحتياطات المؤكدة للدول المذكورة بالترتيب نحو ٢٦٢.٨،١١٥، ٩٧.٨، ٩٦.٥، ٣٦ مليار برميل فى عام ٢٠٠٢، وتحتل السعودية والعراق والامارات والكويت، المراكز الاربعة الاولىفى ترتيب الدول صاحبة الاحتياطيات النفطية المؤكدة فى العالم.

وخلال عام ٢٠٠٤ حطمت أسعار النفط، الذى يشكل الجانب الاعظم من الصادرات العربية كل أرقامها القياسية السابقة، ووصلت فى خريف العام المذكور الى مستويات لم يكن يتوقعها أكثر المتفائلين فى البلدان المصدرة للنفط، وأكثر المتشائمين فى البلدان المستوردة، بعد أن بلغت حاجز الـ ٥٥ دولار للبرميل من النفط الامريكى، وأكثرمن ٥٠ دولار للبرميل من مزيج برنت، وقرابة الخمسين دولار للبرميل من سلة خامات أوبك. وكان سعر برميل النفط قد بلغ نحو ٣٥.٦ دولار فى المتوسط فى العشرة أشهر الاولى من عام ٢٠٠٤، ومن المرجح أن يكون قد سجل ما يزيد على ٣٦ دولاراً فى المتوسط خلال عام ٢٠٠٤ بأكمله.

ورغم أن هناك الكثير من الاسباب التى تساق لتبرير الارتفاع الكبير فى أسعار النفط فى عام ٢٠٠٤ وبالذات فى خريفه، مثل تعطيل المقاومة الوطنية العراقية لتدفق جنب مهم من الصادرات النفطية العراقية للاسواق، وعرقلة الاضراباتالعمالية فى نيجيريا لتدفق جزء من الصادرات النيجيرية التى تقارب نحو ٢ مليون برميل يومياً، والمشاكل التى يتعرض بها قطاع النفط فى روسيا بسبب تعثر شركة "يوكوس " العملاقة والمشاكل التى يتعرض لها قطاع النفط فى النرويج، والمخاوف التى يثيرها التوتر بين الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وأيران حول برنامجها النووى، من احتمال أن يؤدى الى أى عقوبات نفطية ضد ايران السوق العالمية من نحو ٣.٥ مليونبرميل فى اليوم، والاعمال الارهابية التى حدثت فى السعودية، الا أن كل هذه الاسباب من المفترض أن تأثيرها يتحقق من خلال أحداث أنخفاض فى عرض النفط عن الطلب عليه،وهو مالم يحدث فى الواقع حيث يزيد العرض العالمى من النفط عن الطلب عليه فعلى سبيل المثال، تجاوزت أسعار الخام الامريكى حاجز الاربعين دولار للبرميل فى شهر يونيو من عام ٢٠٠٤،فى حين كان العرض العالمى للنفط يزيد عن الطلب عليه بمقدار ٢.٧ مليون برميل فى اليوم. وما زال الفارق بين العرض العالمى (الاكبر)، والطلب العالمى الاقل) يقارب المليون ونصف المليون برميل يومياً. ويجد الارتفاع القياسى لاسعار النفطمبرراته الحقيقة فى أعمال المضاربة التى تستفيد منها الشركات النفطية التى تحقق أرباحاً كبيرة مع

ارتفاع خاصة الشركات التى تملك آبارا نفطية، أو لها حصة من خلال عقود التنقيب والانتاج والمشاركة مع دول منتجة للنفط، أو تقوم بالتجارة ولديها مخزون نفطى.

وقد أدى النمو الاقتصادى العالمى السريع بما يترتب عليه من ارتفاع الطلب على النفط الى ايجاد مناخ ملائم لارتفاع الاسعار. وتشيرتقديرات صندوق النقد الدولى الى أن معدل النمو الحقيقى للناتج العالمى سيبلغ٥% فى العام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٣.٩ % عام ٢٠٠٣، ونحو ٣% عام ٢٠٠٢، ونحو ٢.٤ % عام ٢٠٠١. ويعد المعدل المقدر لنمو الاقتصاد العالمى عام ٢٠٠٤ هو أعلى مستوى له منذ أكثر من ربعقرن. ساعدت هذه التقديراتالمتفائلة بشأن النمو الاقتصادى العالمى على أيجاد مخاوف بشأن احتمال زيادة الطلب عن الطاقة الانتاجية العالمية من النفط، مماسهل مهمة المضاربين وشركات النفط لاستخدام هذا الوضع كمبرر لاشعال أسعار النفط، وتحقيق أرباح استثنائية لهذه الشركات وهؤلاء المضاربين.وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى أنت جهود بناء الطاقات الانتاجية فى العقدين الاخيرين كانت محدودة للغاية وساهمت فى الوضع الراهن الذى لا يزيد فيه أجمالى الطاقات الانتاجية والاحتياطية سوى بنسبة محدودة، عن الطلب العالمى الذى يمكن أن يتزايد سريعا، وهذا التقصير تتحمله الشركات العالمية التى تنتمى للدول المستوردة الكبرى،وتتحمله أيضا غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء العراق وليبيا اللتين كانتا تتعرضان لظروف أستثنائية متمثلة فى الحصار الدولى لهما.

ومنناحية أخرى، ساهمت السياسة التوسعية والعدوانية لادارة الرئيس الامريكى بوش الابن فى أرتفاع الاسعار، فبعد أن أظهرت عزمآ قويآ فى الضغط على منتجى النفط بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، من أجل تعطيل آلية الحفاظ على الاسعار. كما قامت بحملتها الاستعمارية لغزو العراق للسيطرة على النفط العراقى وتوظيفه لتحقيق الاستراتيجية النفطية الامريكية ضمن جملة أهدافها من ذلك الغزو، فانها واجهت مقاومة وطنية عراقية جبارة استهدفت قطاع النفط بعملياتها لمنع السيطرة الامريكية عليه،مما ساهم فى اضطراب الاحوال فى سوق النفط وارتفاع أسعاره لمستويات قياسية لم تبلغها من قبل على الاطلاق. والغريب أنالادارة الامريكية كان يمكنها التصرف لمواجهة هذا الارتفاع من خلال التأكيد على أن العرض العالمى اليومى من النفط يزيد على الطلب عليه بما يتراوح بين ٢، ٢.٧ مليون برميل فى اليوم، لبث الثقة فى

الاسواقولمنع المضاربين والشركات من العبث بأسعار النفط وبمصالح الاقتصاد الامريكى بصفة عامة، وكان يمكنها توظيف مخزوناتها للضغط على الاسعار، ولكن الادارة الامريكية وعلى غير المتوقع لم تفعل ذلك،وأكتفى رئيس المستشارين الاقتصادين فى البيت الابيض جريجورى مانيكو بالقول أن عهد النفط الرخيص قد أنقضى وأن أسعار النفط الراهنة لا تشكل تهديدا يذكر.

وتبدو السياسة النفطية الراهنة للادارة الامريكية والتى لا تبذل جهدا حقيقيا لتخفيض أسعار النفط، سياسة شديدة الانحياز للشركات النفطية الامريكية على حساب باقى الاقتصاد الامريكى وشركاته، خاصة وأن العديد من أركان الادارة الامريكية قادمين من عالم النفط وشركاته العملاقة مثل ديك تشينى (هاليبورتون)، وكوندليزاراريس، (شيفرون)، وبوش الابن (هاكين أينرجى كوربوريشن).

وأيا كانت الاسباب التى تقف وراء أرتفاع أسعار النفط،فان المهم هو أن الدول العربية المصدرة له، قد بلغ حجم أنتاجها اليومى نحو ٢١.٧ مليون برميل يوميا فى الربع الاول من عام ٢٠٠٤،وارتفع الى أكثر من ٢٣ مليونيوميا فى الربع الثانى من العام المذكور، وتستهلك الدول العربية نحو ٤.١ مليون برميل من أنتاجها النفطى يوميا، وبالتالى فان حجم صادراتها النفطية الصافية يبلغ نحو ١٩ مليون برميل يوميا،و هذا يعنى أن أرتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط، يؤدى الى زيادة الايرادات العربية من تصدير النفط بنحو ٧ مليارات دولار فى العام،و هذا يعنى أن الدول العربية التى حققت زيادة فى أيراداتها النفطية بلغت نحو ٢٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣، بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢، سوف تحقق فى عام ٢٠٠٤، زيادة تبلغ أضعاف ما حققته فى عام ٢٠٠٣، خاصة وأن انتاجها وصادراتها النفطية قد ارتفعا كثيرآ فى نفس الوقت الذى أرتفع فيه سعر برميل النفط بنحو ٨دولارات فى المتوسط فى عام ٢٠٠٤ بالمقارنةمع سعره عام ٢٠٠٣.

ومن الضرورى أن يتم توجيه هذه الاموال للاستثمار الصناعى والزراعى والخدمى فى البلدان العربية المصدرة للنفط وفى البلدان العربية المستقبلة للاستثمارات للمساهمة فى تعظيم قدرة الاقتصادات العربية. أما أذا تسربت هذه الاموال الى الاسواق الاجنبية للاستثمار فى الاسهم والسندات والودائع المصرفية والاستثمارات المباشرة فى الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وغيرها من أسواق الاستثمار، فان الطفرة النفطية الراهنة سوف تؤدى الى أيجاد حفنة من الاثرياء الجدد، دون أن تؤدى الى تغيير قدرات الاقتصادات

العربية وناتجها ومستوى تطورها على خلق فرص العمل وعلى رفع الحد الادنى لمستويات المعيشة فى البلدان العربية.

٤- الادخار والاستثمار والديوزن الخارجية :

تحقق الدول العربية المصدرة للنفط معدلات ادخار مرتفعة للغاية تزيد كثيراً عن المتوسط العالمى، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل خاد للغاية ايضاً، وهى تتحرك بصورة طردية بالتوازى مع حركة اسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديرة. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار قد بلغ نحو ٤٠%، ٣٧%، ٣٤%، ٢٦% فى كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بنحو ٢٠% فى المتوسط العالمي فى العام المذكور.

لكن معدل تكوين راس المال الثابت فى هذه الدول كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فيها، أى معدل الاستثمار الحقيقى، يتساوى بالكاد مع نظيره فى المتوسط العالمى او يقل عنه كثيراً فى بعض الحالات، وقد بلغ هذا المعدل فى كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو ٢٠%،١٣%، ١٤%، ٩% فى عام ٢٠٠٢، مقارنة بنخو ٢٠% فى المتوسط العالمى، ونحو ٣٢% فى البلدان السريعة النمو فى شرق أسيا والمخيط الهادى فى العام المذكور، وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات فى بعض هذه البلدان خصوصاً عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المخدودة، ويعكس ايضاً ان جاذباً مهماً من مدخرات تلك البدان يتسرب الى الخارج سواء فى صورة استثنمارات مباشرة، او فى الاقتصاد الرمزى اة اسواق رأس المال وأسواق العملات. كما ان ضعف الحزافز السوقية والمالية للاستثمار، والانغلاق الاجتماعى، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار فى الدول العربية المصدرة للنفط.

وعلى العكس من الدول العربية المصدرة للنفط التى تحقق معدلات ادخار مرتفعة، فان حجم الاستهلاك المحلى، يفوق الناتج المحلى، يفوق الناتج المحلى الإجمالى فى كل من لبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالى فانه ليس هناك أية مدخرات محلية، بل إن جاذباً من الاستهلاك المحلي يتم تمويله من خلال التحويلات والمنح والقروض الخارجية. وقد بلغ معدل الادخار المحلى نحو ٩% فى لبنان، ونحو ٣١% فى الضفة الغربية وقطاعغزة عام ٢٠٠٢. وبعد الأردن بدوره من اقل البلدان العربية ومن اقل بلدان العالم عموماً فيما

يتعلق بمعدل الادخار، حيث بلغ معدل الادخار المحلي فيه نحو ٣% فقط فى عام ٢٠٠٢، ولكن تحويلات الاردنيين من الخارج الى بلاد هم، ترفع معدل الادخار القومى حيث بلغ نحو ٢٤.٤%عام ٢٠٠١، وهو معدل يزيد بشكل طفيف عن متوسط معدل الادخار العالمي، وفى ظل المستوى المعتدل لمعدل الادخار القومي الأردنى، فانه قريب من التوازن مع معدل تكوين رأس المال الثابت الذى بلغ نحو ٢٦% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠١.

ويعد نعدل الادخار المحلى فى مصر متدنيا للغاية، حيث بلغ نخو ١٠%، مقارنة بنحو ٢٣% فى المتوسط العالمي فى عام ٢٠٠٢ وبالرغم من ان المصريين العاملين فى الخارج يضخون تحويلات كبيرة لمصر، إلا أن معدل الادخار القومى لم يتجاوز نحو ١٥.٤% فى العام نفسه. وبالنسبة لإجمالى تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى، فانه لم يتجاوز ١٧% فى عام ٢٠٠٢ وفقاً لبيانات البنك الدولة. وتعد معدلات الادخار والاستثمار فى مصر، اقل بكثير من ان تشكل اساساً لتحقيق اى تقدم اقتصادى ملموس.

وبالنسبة لمعدل الادخار المحلي فى المغرب والسودان وموريتانيا وتونس واليمن، فقد بلغ فى هذه الدول بالترتيب، نحو ١٨%، ٢١%، ٢%، ٢١%، ١٦% فى عام ٢٠٠٢، أما معدل الادخار القومى فيها فقد بلغ نحو ٢٧.٧%، ٧.٦%، ٢٥.٩%، ٢٤.٦%، ٣٢.٣% فى عام ٢٠٠١، وبلغ تكوين راس المال الثابت كنسبة من الناتج النحلي الإجمالى فى هذه الدول بالترتيب، نحو ٢٣%، ٢٠%، ٣١%، ٢٥%، ١٧% فى عام ٢٠٠٢، و هذا يعنى أن المغرب واليمن يمكنهما تمويل الاستثمارات المحلية دون حاجة للمنح او القروض الاجنبية، ولهذا كان منطقياً ان تتراجع الديون الخارجية المغربية من نحو ٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ الى نحو ١٨.٦ مليا دولار عام ٢٠٠٢. أما تونس وموريتانيا والسودان، فانها تحتاج للمنح او القروض لاستكمال تمويل الاستثمارات المحلية فيها فى ظل عجز مدخراتها المخلية او القومية عن تمويل اجمالى تكوين راس المال الثابت فيها.

وتحقق سورية معدلا جيداً للدخار المخلى، بلغ نحو ٣٠% عام ٢٠٠٢، وهو أعلى معدل للادخار فى الدول العربية غير النفطية. وقد بلغ معدل الادخار القومى فى سورية نحو ٢٨.٥% فى عام ٢٠٠١ فى حين بلغ معدل تكوين راس المال الثابت فيها نخو ٢٢% فى عام ٢٠٠٢، بما يعنى أن لديها فائض من المدخرات التى لم يتم توظيفها، أو تم توظيفها فى الخارج، وهو مايعنى أيضاً أن معدل الادخار السورى الراهن، يتيح امكانية رفع معدل الاستثمار المحلى

لرفع معدل النمو الاقتصادى. بالاعتماد على المدخرات المحلية، دون خاجة للاقتراض من الخارج، و هو أمر مرهون بتحسين مناخ الاستثمار بعناصره السياسية والاقتصادية، ومرهون ايضاً بمستوى كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية السورية فى هذا الصدد.

معدلات الادخار والاستثمار فى البلدان الغربية

الدولة	معدل الادخار المحلي					تكوين راس المال كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى				
	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٠١	٢٠٠٢
مصر	١٦%	١٤%	١٧%	١٠%	١٠%	٢٩%	٢٣%	٢٤%	١٥%	١٧%
الجزائر	٢٧%	٣٢%	٤٤%	٤١%	٤٠%	٢٩%	٢٧%	٢٤%	٢٦%	٣١%
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاردن	١%	٣%	-٦%	١%	٣%	٣٢%	٢١%	٢٠%	٢٦%	٢٣%
الكويت	٤%	٢٢%	٣٧%	٢٦%	١٨%	١٨%	١٢%	١١%	٩%	٩%
لبنان	-٦٤%	-١٣%	-٧%	-١٢%	-٩%	١٨%	٢٨%	١٨%	١٩%	١٨%
ليبيا	٢٧%	٠٠	٠٠	٣٣%	٢٦%	١٩%	٠٠	٠٠	١٣%	١٤%
موريتانيا	٥%	٧%	١٥%	١٤%	٢%	٢٠%	١٨%	٣٠%	٢٧%	٣١%
المغرب	١٩%	٢٠%	١٨%	١٩%	١٨%	٢٥%	٢٤%	٢٤%	٢٥%	٢٣%
عمان	٣٥%	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤%	١٣%	٠٠	٠٠	٠٠	١٣%
السعودية	٣٠%	٣١%	٤٠%	٣٦%	٣٧%	٢٠%	١٩%	١٦%	١٩%	٢٠%
السودان	٠٠	٠٠	١٥%	١٥%	٢١%	٠٠	٠٠	١٤%	١٨%	٢٠%
سورية	١٦%	١٨%	٢٤%	٢٩%	٣٠%	١٥%	٢٩%	٢١%	٢١%	٢٢%
الإمارات	٤٥%	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠%	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٢٥%	٢٤%	٢٤%	٢٣%	٢١%	٣٢%	٢٧%	٢٧%	٢٨%	٢٥%
اليمن	٤%	١٢%	٢٨%	٢١%	١٦%	١٥%	١٩%	١٩%	٢٠%	١٧%
الضفة الغربية	٠٠	-١٩%	-٢٤%	-٢٤%	-٣١%	٠٠	٣٩%	٣٣%	٣٣%	٤%
الصومال	-١٢%	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	٢٤%	٢٥%	٢٣%	٢٤%	٢٠%	٢٤%	٢٣%	٢٢%	٢٢%	٢٠%
ماليزيا	٣٤%	٤٧%	٤٧%	٤٧%	٤٢%	٣٢%	٢٢%	٢٦%	٢٩%	٢٤%
الصين	٣٨%	٤٠%	٤٠%	٤٠%	٤٣%	٣٥%	٣٧%	٣٧%	٣٨%	٤٠%

الديون الخارجية للدول العربية المدينة ونسبتها للناتج ومعدلات خدمتها كنسبة من الناتج ومن صادرات السلع والخدمات

	قيمة الديون الخارجية عام ١٩٩٠ بالمليار دولار	قيمة الديون الخارجية عام ٢٠٠٢ بالمليار دولار	نسبة الديون الخارجية للدخل القمى عام ٢٠٠٢	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى للدخل القومى عام ٢٠٠٢	نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجى لحصيلة صادرات السلع والخدمات
الجزائر	٢٨.٢	٢٢.٨	%٤٢	%٧	٠٠
مصر	٣٣	٣٠.٨	%٢٨	%٢	%١٠.٦٠
الاردن	٨.٣	٨.١	%٨٤	%٥.٢	%١٠.١
لبنان	١.٨	١٧.١	%١٠٢	%٩.٥	%٥١.٨
موريتانيا	٢.١	٢.٣	%٦٦	%٥.٨	٠٠
المغرب	٢٤.٥	١٨.٦	%٥١	%٨.٥	%٢٣.٩
عمان	٢.٧	٤.٦	%٢٣	%٤.٤٠	٠٠
السودان	١٤.٨	١٦.٤	%١٣٦	%٠.٠	%٠.٠
سورية	١٧.٣	٢١.٥	%١١٤	%٠.٨	%١.٩
تونس	٧.٦٩	١٢.٦	%٦٥	%٦.٨	%١٤.١
اليمن	٦.٤	٥.٣	%٤٠	%١.٥	%٣.٥
الصومال	٢.٤	٢.٥	%٢١٠٩.٢	٠٠	%٢٨.٧
جيبوتى	٠٠	٠.٤٢	%٧٠.٨		%٧.٩
الاجمالى العربى	١٤٩.٢	١٦٣	%٤٦.٩	٠٠	%١٥.٤

وللعلم فان معدل الادخار الذي يحدد ما تقتطعه اى امة من دخلها الآتى من أجل استخدامه فى تمويل الاستثمارات التى تضيف طاقات جديدة للجهاز الانتاجى وتستوعب عاملين جدد فى هذه الطاقات الإنتاجية الإضافية، يعد محدداً مهما وحاسماً للنمو ولرفع مستوى التشغيل فى اى اقتصاد.

وتعتبر الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، سبباً اساسياً فى الاستدانة المحلية والخارجية لبعض الدول العربية التى يقل فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار، هذا فضلاً عن ان العجز فى الموازين التجارية والجارية لبعض الدول يعد السبب الرئيسللاستدانه الخارجية. وقد بلغت قيمة ديون الدول

العربية المقترضة نحو ١٦٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، و هى لا تشمل الديون الخارجية الضخمة والتعويضات الهائلة المستحقة على العراق.

وإذا نحينا العراق جانباً، فان مصر والجزائر وسوريا والمغرب ولبنان والسدوان وتونس والاردن، تتصدر قائمة الدول العربية المدينة للخارج، حيث بلغت قيمة الديونية الخارجية لهذه الدول المذكورة بالترتيب نحو ٣٠.٨، ٢٢.٨، ٢١.٥، ١٧.١، ١٨.٦، ١٦.٤، ١٢.٦، ٨.١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢. وان كانت المديونية الخارجية للجزائر قد تراجعت بقوة منذ أرتفاع اسعار النفط عام ٢٠٠٠ وحتى الان، وهى مرشحة للمزيد من التراجع على ضوء ارتفاع معدل الادخار عن معدل الاستثمار فيها فى الوقت الراهن. و من ناحية اخرى تعد الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار، السبب الرئيسي ايضاً فى خروج الاموال والاستثمارات العربية للخارج من البلدان العربية التى يزيد فيها معدل الادخار عن معدل الاستثمار. ويملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة، تتفاوت التقديرات بشأنها بين تريليون دولار و ما يزيد على ضعف هذا الرقم ويرى أمين عام الغرف التجارية السعودية، ان قسمة هذه الاستثمارات تصل الى ١٤٠٠ مليار دولار ومنها ٧٠٠ مليار دولار تعود للسعودية وحدها. ولكن كل هذه التقديرات هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لان الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان اخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأخيان يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق. خاصة فى ظل تمتع الكثير من حائزيها لجنسيات اخرى الى جانب جنسياتهم العربية.

لكن استعادة قسم من هذه الاموال او حتى عائادتها السنوية، ووقف النزيف الجديد للأموال من البدان العربية الى الخارج، للاستقطاب هذه الأموال القديمة والجديدة للاستثمار المباشر فى البلدان العربية لرفع وتطوير طاقة الجهاز الانتاجى فيها وزيادة قدرتها على استيعاب قوة العمل وزيادة الناتج المحلي للبلدان العربية بمعدلات سريعة تتكفل برفع مستويات المعيشة والمعالجة التدريجية للفقر، تعد مهمة تستحق ان توضع فى مرتبة متقدمة فى جدول الأولويات الاقتصادية للبلدان العربية. واذا كان تحسين مناخ الاستثمار فى البدان العربية لجعله جاذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية، يمكن ان يتحقق من خلال تبسيط إجراءات الأعمال وضمان الشفافية والمساواة بين رجال الأعمال أيا كان حجم أعمالهم، إنهاء التحيزات القائمة فى مجتمعات الأعمال العربية بناء على مستويات النفوذ الساسي، وصياغة علاقة مفتوحة ومرنة بين

السلطة السياسية ومجتمعات الأعمال بكل مستوياتها، وضمان استقرار التشريعات والبيئة الاقتصادية ومكافحة الفساد المستشرى فى الأجهزة الحكومية المشرفة على منح التراخيص المختلفة وعلى الأعمال والملكيات العامة، ومن خلال ضبط الأسواق العربية عبر ضبط المواصفات القياسية وفرض احترام حقوق الملكية الفكرية. إذا كان هذا التحسين ممكنا، فان الإطار السياسي الذى يمكن أن يضمن هذا التحسين الحاسم لمناخ الاستثمار، هو إجراء اصلاحات سياسية شاملة لتحويل النظم السياسية العربية الى نظم ديمقراطية كاملة تضمن تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة على كافة المستويات، بما فى ذلك تداول السلطة فى المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامةى كالية حاسمة لمكافحة الجمود والفساد، وذلك من خلال تحديد فترتين فقط كحد أقصى لحكم أى رئيس وتحويل النظم الملكية والأميرية المطلقة الى ملكيات دستورية تضمن أن يكون الحكم للشعب ونوابه، وتضمن أن يكون الانتخاب الحر المباشر بدلا من الاستفتاءات الفاسدة، هو اساس انتخاب الرئيس ونواب البرلمان، وتضمن اطلاق حق تشكيل الأحزاب باستثناء الأحزاب الدينية التى تهدد بتمزيق التماسك الاجتماعى لأى امة والتى ينتهى بها الحال إذا وصلت للسلطة الى اقامة نظام حكم شمولى يصادر الحريات ويكفر الخصوم السياسيين ويستبعدهم من الحياة السياسية كما هو الحال فى ايران، وتضمن هذه الاصلاحات ايضاً ان يتم تعديل الدستور وإزالة القوانين المقيدة للحريات كما تضمن اجمالاً احترام حقوق وحريات الإنسان.

الاستثمارات العربية فى الخارج. استمرار نزيف الأموال العربية :

يمتلك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة فى الخارج تتفاوت التقديرات بشأنها كما أشرنا أنفاً. لكن التقديرات بشأن تلك الاستثمارات، هى فى النهاية تقديرات وليست بيانات حقيقية لأن الأموال العربية التى تخرج من بلدان الوطن العربى وتتوطن فى بلدان أخرى وتتحرك فيها ومنها لبلدان اخرى وتكتسب جنسيات اخرى فى بعض الأحيان، يصعب متابعتها او تقديرها على نحو دقيق.

وعلى أى الأحوال فان الاستثمارات العربية فى الخارج تتنوع بين استثمارات مباشرة فى مختلف قطاعات الاقتصاد، وبين الودائع المصرفية والاستثمارات غير المباشرة فى الاسهم والسندات. وتتوطن هذه الأموال العربية فى المراكز المالية الرئيسية فى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، حيث توفرت لها فرص متنوعة للاستثمار السهل الذى يديره مديرون تنفيذيون، بدلاً من العمل على بناء استثمارات فى بلدانهم أو فى المنطقة العربية عموماً بما يتطلبه ذلك من جهد ومتابعة ومكافحة لتحسين المناخ الاقتصادى والاستثمارى ومستوى الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية فى البدان العربية كأسس مهمة لانطلاق الأعمال الخاصة.

لكن هذا الاستثمار السهل فى الخارج يبقى تحت رحمة التغيرات فى مواقف البلدان الأخرى وفى أحوالها الاقتصادية، بينما الاستثمار فى البلدان الأصلية للمستثمرين العرب او فى الوطن العربى عامة، كان من شأنه ان يحدث تغيرات هائلة فى مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسي للبلدان العربية بصورة كانت ستؤدى فى الأجل الطويل الى احداث تغييرات فى الاتجاه المرغوب من قبل المستثمرين الحقيقيين بتحسين الشفافية والحريات الاقتصادية والسياسية.

وقد شكلت الاموال العربية المهاجرة للخارج وللغرب بصورة اساسية، موضوعاً رئيسياً للجدل والصراع منذ احداث ١١ سبتمبر وماتلاها من تصاعد النزعات العنصرية فى الغرب ضد الاسلام والمسلمين، والتى انعكست فى تعاملات تمييزية ضدهم وضد اموالهم واستثماراتهم فى الولايات المتحدة الامريكية بالذات تحت دعاوى محاصرة التمويل المالي للجماعات الاصولية

والتى شملت الإجراءات الخاصة بها، مراقبة أموال الجمعيات الخيرية الدينية الإسلامية.

كذلك فإن الولايات المتحدة قامت فى اعقاب تلك الأحداث بإصدار قانون تشديد مكافحة غسيل الأموال الذى وضع الأموال العربية بالذات، تحت مراقبة مكثفة وتمييزتة تشكل مصدراً للإز عاج وللمخاوف للمستثمرين العرب. كذلك فان عدد من الامريكيين لدعاوى تعويض تبلغ قيمتها نحو تريليون دولار ضد عدد من رجال الاعمال السعوديين وضمنهم بعض الأمراء من الاسرة المالكة بدعوى مسئوليتهم الضمنية عن أحداث ١١ سبتمبر بسبب تمويلهم لبعض الجمعيات الخيرية الاسلامية، قد اثار الكثير من المخاوف لدى كل المستثمرين العرب في الولايات المتحدة بأن تكون أموالهم هدفاً لمثل هذه الدعوى التى تشكل نوعاً من الاستهداف العنصرى.

كما ان التراجع التاريخى لسعر الفائدة على الدولار الامريكي الذى انحدر فى عام ٢٠٠٣ لادنى مستوى له منذ نصف قرن تقريباً مسجلاً نحو ١.٠٦% قبل ان يبدأ فى الارتفاع ليبلغ نحو ٢.٣٥% فى نهاية عام ٢٠٠٤، قد جعل الاستثمارات العربية فى الودائع المصرفية الدولارية فى الولايات المتحدة نفسها تعمل على خفض سعر صرف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فى الوقت الراهن لدعم الصادرات الامريكية ولزيادة جاذبية الأصول والأسهم والسندات الامريكية للمستثمرين الأوربيين واليابانيين، ولدفع الدول المصدرة للنفط التى تتلقى عائدات صادراتها بالدولار الى تكثيف الاستيراد من الولايات المتحدة. وقد تراجع سعر صرف الدولار الامريكي من نحو ١.١١، يورو فى يناير ٢٠٠٢، الى نحو ٠.٩٥ يورو فى يناير ٢٠٠٣، الى نحو ٠.٨ يورو يناير ٢٠٠٤، قبل ان ينحدر الى نحو ٠.٧٤ يورو فى نهاية عام ٢٠٠٤.

كذلك فان الخسائر الكبيرة التى منيت بها الشركات الامريكية والتى جعلت من المستحيل على البعض منها، أن تخفى وضعها المالى الحرج، قد أدت فى تداعياتها المختلفة الى الكشف عن عمليات فساد كبرى، تورطت فيها بعض الشركات العملاقة العاملة فى مجال التقنيات الجديدة بالذات. وظهر خلال هذه العمليات ان هناك تواطؤ بين المديرين التنفيذيين لتلك الشركات وبين شركات المحاسبة التى تراقبهم، للتحايل على حملة الأسهم ونهب اموالهم، وهو الامر الذى خلق أزمة حقيقية فى آليات عمل النظام الراسمالى الامريكي برمته، وفى البورصة الامريكية على نحو خاص، حيث تراجعت أسعار الاسهم بصورة هائلة، جعلت الكثيرين من المستثمرين الأجانب فى تلك البورصة

يعيدون حساباتهم المتعلقة بالاستمرار فيها، هرباً من بورصة متخبطة وتعيش واحدة من أسوأ لحظاتها بسب الفساد الذى يسيطر على إدارات بعض شركاتها الكبرى.

وعلى ضوء كل هذه التطورات حدثت بعض عمليات السحب للأموال العربية من الولايات المتحدة، فضلاً عن تراجع التدفقات الاستثمارية العربية الجديدة الى الولايات المتحدة بما ساهم فى تخفيض تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إليها من نحو ٣١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى نحو ١٥٩.٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ الى نحو ٦٢.٩ مليار دولار فى عام ٢٠٠٢، قبل أن تنحدر الى نحو ٢٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وتفاوت التقديرات بشأن حجم الاموال العربية المسحوبة من الولايات المتحدة، حيث أشارت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية المتخصصة فى الاقتصاد والمال فى شهر اغسطس من عام ٢٠٠٢ الى ان ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار من الأموال العربية قد تم سحبها من الولايات المتحدة منذ أحداث ١١ سبتمبر، وفى نوفمبر من نفس العام اشارت صحيفة فرنسية اسبوعية هي "لوجورنال دوديمانش" الى ان ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار من الاموال السعودية والخليجية المشتثمرة فى الولايات المتحدة قد سحب منها بسبب المخاوف من قيام إدارة بوش بإصدار قانون جديد يزيد من صعوبة سحب الاموال العربية من الولايات المتحدة الامريكية ويجمدها لحين الانتهاء من التحقيقات الخاصة بشبكة القاعدة ومصادر تمويلها. وكان قرار الإدارة الامريكية بتجميد اموال ١٥٠ من رجال الأعمال العرب منذ أحداث ١١ سبتمبر قد اثار الهلع بين الكثيرين من رجال الأعمال العرب بصفة عامة. ورغم المبالغة فى التقديرات الصحفية الفرنسية والبريطانية لحجم الأموال السعودية والعربية عموماً التى تم سحبها من الولايات المتحدة، إلا أن هناك عمليات سحب كبيرة فى النهاية ولها ما يبررها على الصعيد الاقتصادى (تراجع الفائدة على الدولار وانتشار الفساد والتحايل على حملة الاسهم فى بعض الشركات المريكية الكبرى)، وعلى الصعيد السياسى أيضاً (تزايد النزاعات العنصرية والتمييزية ضد العرب وأموالهم).

وكان كبار رجال الأعمال العرب الذين يستثمرون اموالهم فى الولايات المتحدة قد حرصوا فى البداية على التأكيد على ابقاء اموالهم فيها وعلى اظهار تاييدهم المعنوى للولايات المتحدة، الا ان تتابع المواقف والتصريحات العنصرية المعادية للعرب والمعاملة التمييزية ضدهم وضد أموالهم فى الغرب

وبالذات فى الولايات المتحدة، دفعت البعض الى التحذير من ان ذلك سيصيب المستثمرين العرب وبالذات السعوديين بالفزع ويدفعهم لبيع استثماراتهم فى الولايات المتحدة.

وبالرغم من ان عودة الأموال العربية المهاجرة للغرب، هو مطلب عربى دائم، فان الاعتبارات الاقتصادية تتطلب العمل على تحقيق هذا المطلب بشكل كفء حتى لا تخرج الأموال العربية بخسائر من تلك الأسواق، ويتطلب ايضاً من الحكومات العربية ان تعمل على تحسين مناخ الاستثمار فى البلدان العربية وبالذات مكافحة الفساد وتحسين مستوى الشفافية وتسهيل واختصار الإجراءات الخاصة بالأعمال وتطوير واصلاح النظام الاقتصادى والسياسي، حتى تصبح هذه الدول قادرة على استيعاب الاستثمارات العربية التى احجمت عن الخروج الى المهجر الغربى او تلك التى تريد العودة منه، وذلك حتى لا تخرج الأموال العربية من مهجر امريكي الى مهجر اوربى او اسيوي جديد وتضيع فرصة كبيرة لتنمية الاقتصادات العربية من خلال استعادة الأموال المهاجرة ووقف تيار نزيف الأموال الجديدة.